

اقتصاد

فوق الطاولة

موسم الأساطير التجارية

علي محمود هاشم

اتفقنا على «ثبات السوق».. بهذه الكلمة المفتاحية، لخص التجار نتائج اجتماعهم الأخير مع الحكومة الأربعاء الماضي، مستنكفين -قسرياً- عن لعبة اجترار الأساطير ودرجتها في الأسواق تبريراً لاستمرار أرباحهم الفاحشة. على مدى أشهر الخفض «الحصيف» المتردج لسعر الدولار، وما تخللها من تعاف نقدي أيقظ مشاعر الغبن لدى المستهلكين بعدما حصد ثماره التجار مستمرين لعبة الأذان والطين والعجين، رافضين الاستجابة بخصم مواز في الأسعار حتى إن بعضهم ذهب، ودون مواربة، لاستنهاض أشبه ملكاته الاحتكارية منعاً لذلك.. كان أن استعار المصرف المركزي منهم «اللاحصافة»، كآخر الأوبئة لضبط الاحتكار ورجالاته!

خلال الأشهر الثلاثة الأخيرة، جسدت السياسة النقدية بالفعل التعريف الأرسطوي للدولة بحفاظها على مصالح التجار عليهم يستجيبون رضائياً بخصم الأسعار.. عتاً! وبعدما جادت قرائع بعضهم الاستغلالية فنونا من الاحتكار لإبقاء الأرباح الخيالية عند مستوياتها مديرين ظهورهم لما ساقته الجبهات العسكرية والاقتصادية من انتصارات، كان للاستمرار في هذه الحلقة الفرغة تهديد معاني تلك الانتصارات وانتزاع كنهها من وعي المستهلكين.. فجاءت «الصدمة»، كضرورة..

للأسف، عقب قرار «الخصف / الصدمة»، عادت اللغة التواصلية، متخصصو اللسانيات، كان يسهل عليهم التقاط الفوارق بين ما استخدمه التجار من تعابير فجة لدى تعاطيهم مع التلميحات النقدية الهادئة إلى جشعهم المرضي في ابتلاع المستهلكين، وبين مترادفات التصالح التي أقيمت للقرار.. ولولا أن الأمر سيؤثر باتجاهات محددة، لكان من اللطيف استعادة عينة من تلك التعابير، ما قيل وما بعد!

ولأنهم جزء من الصمود الوطني، كان من الطبيعي أن تخشى الحكومة تضرر مصالح التجار «بفعل التعافي»، ما استلج بقعة تطيب الخواطر يوم الأربعاء الماضي، ومع ما تثيره لفظة «التعافي» من مفارقة فريدة بين مصالح

المستهلكين والتجار، فإن الإسهاب لأكثر مما يجب في تفهم زريعة الأخيرين بـ «إعادة ملء المستودع» قبل خفض الأسعار، سيعزز الشكوك حيال عدالة الحكومة في توزيع الألام! فالتجار عموماً، حصدوا فروقات سعر صرف الدولار هبوطاً اليوم مضاعفاً أيام رفعا أسعار سلعهم مع قفزاته صعوداً خلال السنوات الأخيرة، وما أن تتأخر الحكومة في إلزامهم بالانضواء لعدالة الأسعار، حتى تبرز وعكثها المفاهيمية: لماذا تتفهم تحوط التجار بأرباح خيالية لـ «ملء المستودع» حين تصاعد الدولار، ولا تتفهم حق المستهلك بخصفها وفق المبدأ ذاته، لدى هبوطه؟!.. إن حصل الأمر، فلن يبرهن انحياز التجار لموروث «التاجر المنشار» بعيداً من «التجارة ربح وخسارة» فحسب، وإنما سيرسخ الاعتقاد بنسيان الحكومة للأواعي لواجباتها إزاء المستهلكين منساقاً بطول ذهابها إلى حماية مصالح التجار؟!..

مؤكداً أن مهمة اللجنة تنفيذ ما يوكل إليها من مهام فقط والاقتراح والتوصية تاركة مهمة اتخاذ القرار المناسب للجهاز المعنية وفق رؤية الحكومة بعد مناقشة ما تقدمه من خطط عمل تحت قبة مجلس الشعب الذي يعد تقارير بنتائج المناقشة والبت فيها. وأشار إلى أن مناقشة الموازنة مع «الصدمة» طالما أن تحسن الليرة سوف يشمل حصوله على أولويات أرخص، ناهيك عما سوف يعكسه الأمر إيجابياً على أدائه عبر دفع الطلب الفعال إلى مستويات جديدة تنعكس تحسناً كبيراً في جدواه وتكاليفه القياسية، كما أن انعكسات الخفض أن تبرد سلسلة طويلة من الإخفاقات التي تترصد بقطاع الخدمات.. وهذا يعد أحد الأوجه الهامة اجتماعياً للتعاوي الذي نبحث عنه.

في خصم صدمة الدولار وأسبابها الموجبة، رسم بعض التجار بأيديهم «بازل» صورتهم السيئة ميرزين رفعضهم النهائي للعبة التفاوض مع الحكومة والمستهلكين بعيداً عن ذواتهم المريضة للربح الفاحش، ومع انقفاء قدرة المستهلكين على الاستمرار بلعب دور الضحية والانتظار لأسابيع أخرى كي «يتكدب» التجار «ألم» الاكتفاء بربح منطقي، فلا طريق أمام الحكومة سوى إكسبر «عمسا الفاتورة» قلعاً مع حركة الأسواق الارتجائية المستمرة منذ سنوات.

الوطن

أنجزت لجنة الموازنة في مجلس الشعب تقريرها حول موازنات الوزارات للعام ٢٠١٨ التي تمت مناقشتها خلال الفترة الماضية، ليعرض اليوم قبة المجلس متضمنةً جميع الملاحظات والمقترحات.

وعن مضمون التقرير الذي سيرفع من لجنة الموازنة لعام ٢٠١٨ أمام مجلس الشعب اليوم بين رئيس لجنة الموازنة حسن حسون لـ «الوطن» أنه يشتمل على جملة من المقترحات والتوصيات يأتي في مقدمها التأكيد على دعم القوات المسلحة ومسار المصالحة الوطنية واقتراح برفع رواتب الموظفين وأجور العاملين.

مؤكداً أن مهمة اللجنة تنفيذ ما يوكل إليها من مهام فقط والاقتراح والتوصية تاركة مهمة اتخاذ القرار المناسب للجهاز المعنية وفق رؤية الحكومة بعد مناقشة ما تقدمه من خطط عمل تحت قبة مجلس الشعب الذي يعد تقارير بنتائج المناقشة والبت فيها.

وأشار إلى أن مناقشة الموازنة مع «الصدمة» طالما أن تحسن الليرة سوف يشمل حصوله على أولويات أرخص، ناهيك عما سوف يعكسه الأمر إيجابياً على أدائه عبر دفع الطلب الفعال إلى مستويات جديدة تنعكس تحسناً كبيراً في جدواه وتكاليفه القياسية، كما أن انعكسات الخفض أن تبرد سلسلة طويلة من الإخفاقات التي تترصد بقطاع الخدمات.. وهذا يعد أحد الأوجه الهامة اجتماعياً للتعاوي الذي نبحث عنه.

في خصم صدمة الدولار وأسبابها الموجبة، رسم بعض التجار بأيديهم «بازل» صورتهم السيئة ميرزين رفعضهم النهائي للعبة التفاوض مع الحكومة والمستهلكين بعيداً عن ذواتهم المريضة للربح الفاحش، ومع انقفاء قدرة المستهلكين على الاستمرار بلعب دور الضحية والانتظار لأسابيع أخرى كي «يتكدب» التجار «ألم» الاكتفاء بربح منطقي، فلا طريق أمام الحكومة سوى إكسبر «عمسا الفاتورة» قلعاً مع حركة الأسواق الارتجائية المستمرة منذ سنوات.

الوطن

كشف مدير الشركة السورية للاتصالات في حلب مصطفى المصري لـ «الوطن» عن المبالغ المالية التي تم صرفها لإعادة خدمات الاتصالات والإنترنت لريف حلب الشرقي والبلدات أكثر من ١٠٨ مليار ل.س، وذلك من خلال القعد الموقع مع جهة حكومية إنشائية. وبين المصري أنه تم البدء بتنفيذ مضمون العقد الذي تم إنجازه أكثر من ٤٠ بالمئة منه من الأعمال اللازمة، موضحاً أنه تم تركيب ٤ وحدات (أوتا) مزودة للإنترنت في مناطق المعورة وحميمة

رئيس لجنة الموازنة لـ «الوطن»: فشل مناقصات لأنه لم يتقدم إليها أحد اليوم مجلس الشعب سيقترح على الحكومة رفع الرواتب

المتضررين من الحرب الإرهابية على سورية، مؤكداً أن عملية الإعمار تتطلب مئات المليارات، ويمثل المبلغ المرصود لعام ٢٠١٨ جزءاً بسيطاً من عملية إعادة البناء كخطوط الإنتاج الحيوية المدمرة لبعض مؤسسات الدولة التي تعتبر ضرورية لإعادة دوران عجلة الاقتصاد السوري جنباً إلى جنب مع ترميم المشافي والجسور والمدارس، منوهاً بتخصيص مبلغ ٣٨٨ مليار ليرة كاعتبارات استثمارية احتياطية بصرف منها ما هو ضروري لاستكمال تنفيذ بعض المشروعات الحيوية والمهمة وفق رؤية الحكومة.

مشيراً إلى أن اللجنة حددت موازنة عام ٢٠١٨ وتوزعت على قطاعات عمل الوزارات بناء على قطعها لوضع اقتصادي أكثر استقراراً بداية العام القادم بدأت بشاكره خلال الفترة الحالية من هبوط في سعر الدولار مقابل ارتفاع تدرجي ومتوقع أيضاً في القوة الشرائية لليرة السورية، ما يتطلب من الوزارات المعنية وقدمها وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك أن تكون ذات دور فاعل في المساهمة بتحسين الوضع الاقتصادي للمواطن ورفع قدرته الشرائية مقابل ضبط الأسواق ومنع التلاعب بالأسعار وعملية الاحتكار من التجار.



المشابهة نادرة، وفيما يتعلق بمعمل العصار على سبيل المثال، طلبت لجنة الموازنة من وزارة الصناعة إنشاء مصانع للمواد الأولية في المناطق التي تتوافر فيها هذه المواد كما في اللاذقية للعصائر وحماة لألبان والأجبان ودرعا وليس البندورة. أما ما يخص مرحلة إعادة إعمار سورية وقراءة ما رصدت من مبلغ سجل ٥٠ مليار ليرة سورية مقابل الدمار الكبير، بين حسون أن ما رصدته الموازنة العامة من مبلغ هو فقط لإعمار بعض البنى التحتية الأساسية فقط، إضافة إلى تعويض

العامل بها حتى نهاية هذا العام وسط تفاؤل من لجنة الموازنة بأن تصل نسب التنفيذ بها إلى ٧٠ بالمئة، مع حرص اللجنة على مراقبة سير العمل بها لرصد موازنة جديدة لها استكمالاً لانتهاؤها منها. موضحاً أن المشروعات الاستثمارية تشمل ثلاثة أنواع هي مشروعات الاستبدال والتجديد لما بدأ خلال عام ٢٠١٧، ومشروعات قائمة لم ينته العمل بها، وأخيراً مشروعات جديدة لعام ٢٠١٨ تلائم ضرورات المرحلة المقبلة وأولويات الحكومة. بينما أشار حسون إلى أن المشروعات

مخلت الإشكالية الأكبر للجنة الموازنة، حيث تراوحت نسب التنفيذ بين وزارات الدولة من ٥ بالمئة إلى ٦١ بالمئة، وعند البحث في الأسباب جاءت الجهات المعنية وفق رؤية الحكومة بعد مناقشة ما تقدمه من خطط عمل تحت قبة مجلس الشعب الذي يعد تقارير بنتائج المناقشة والبت فيها.

وأشار إلى أن مناقشة الموازنة مع «الصدمة» طالما أن تحسن الليرة سوف يشمل حصوله على أولويات أرخص، ناهيك عما سوف يعكسه الأمر إيجابياً على أدائه عبر دفع الطلب الفعال إلى مستويات جديدة تنعكس تحسناً كبيراً في جدواه وتكاليفه القياسية، كما أن انعكسات الخفض أن تبرد سلسلة طويلة من الإخفاقات التي تترصد بقطاع الخدمات.. وهذا يعد أحد الأوجه الهامة اجتماعياً للتعاوي الذي نبحث عنه.

في خصم صدمة الدولار وأسبابها الموجبة، رسم بعض التجار بأيديهم «بازل» صورتهم السيئة ميرزين رفعضهم النهائي للعبة التفاوض مع الحكومة والمستهلكين بعيداً عن ذواتهم المريضة للربح الفاحش، ومع انقفاء قدرة المستهلكين على الاستمرار بلعب دور الضحية والانتظار لأسابيع أخرى كي «يتكدب» التجار «ألم» الاكتفاء بربح منطقي، فلا طريق أمام الحكومة سوى إكسبر «عمسا الفاتورة» قلعاً مع حركة الأسواق الارتجائية المستمرة منذ سنوات.

١,٢ مليار ليرة لإعادة الاتصالات والإنترنت إلى ريف حلب

ومحطة معالجة المياه في الحبيوة مجمع حطين، إضافة إلى إعادة تأهيل مراكز خدمة وحداتها تابعاً لمحافظة الرقة. وبالتزامن مع انقطاع التيار الكهربائي في الريف وخروج الشبكة الكهربائية عن الخدمة قال المصري: تم تأمين مجموعات توليد كهربائية احتياطية لجميع المراكز، إضافة إلى الاعتماد على ألواح الطاقة الشمسية حالياً ريثما يتم إكمال التيار الكهربائي للريف. وبين المصري أن الخطة التنفيذية للعقد تهدف إلى تشغيل أكثر من ١٢ ألف خط مزودة بالإنترنت في مراكز دير حافر وكويرس - أبو جبار - مسكة شرق - الخفسة - رسم الحرمل - دب عفتان التابع

إدارياً للرقعة. وأكد مدير الاتصالات أن الانتهاء من التنفيذ سيكون في نهاية الشهر الأول من العام القادم، وبشكل خاص بعد التوجيه بالإسراع في التنفيذ والاهتمام الوزارتي والحكومي بضرورة إعادة الخدمات والاتصالات إلى المنطقة. وعلى صعيد آخر قال: تمت إعادة تأهيل أحد المراكز المهمة الحديثة مركز الأنصاري الذي وصلت فيه نسبة إنجاز الأعمال ما يزيد على ٧٠ بالمئة تقريبا، لافتاً إلى أنه سيتم تركيب أكثر من ٤٥٠٠ خط جديد.

إدارة لـ «الوطن» عن المبالغ المالية التي تم صرفها لإعادة خدمات الاتصالات والإنترنت لريف حلب الشرقي والبلدات أكثر من ١٠٨ مليار ل.س، وذلك من خلال القعد الموقع مع جهة حكومية إنشائية. وبين المصري أنه تم البدء بتنفيذ مضمون العقد الذي تم إنجازه أكثر من ٤٠ بالمئة منه من الأعمال اللازمة، موضحاً أنه تم تركيب ٤ وحدات (أوتا) مزودة للإنترنت في مناطق المعورة وحميمة

«الكهرباء» لـ «الوطن»: الاستهلاك ازداد بين ٥٠ و ١٠٠ بالمئة والتوليد زاد ٤٨ بالمئة فقط بسبب نقص الغاز

على الشبكة وانعكاساتها على التجهيزات الكهربائية للشبكة التي تعتبر خسارة للاقتصاد الوطني، مبيناً أنه تم تنظم ما يقارب ٤٢٠٠ ضبط حتى الآن خلال عام ٢٠١٧ بدمشق متوزعة على مختلف المحافظات، لافتاً إلى وجود حالات تعد وتلاعب بالعدادات في المناطق التجارية. ومن جهته، أعلن مدير الشركة العامة لكهرباء ريف دمشق خلدون حدي لـ «الوطن» عن الارتفاع الكبير في حجم الاستهلاك في المناطق الجبلية من الريف الدمشقي لمناطق القلمون وسرعابا والزبداني ومضاي... والتي زادت فيها بشكل مضاعف خلال الأيام الماضية حيث وصلت إلى أكثر من ٦٠ بالمئة تقريباً نتيجة البرد الشديد وتوجه القاطنين إلى التدفئة بالسخان (مدافئ) الكهربائية لافتاً إلى أن الاستهلاك أقل في المناطق القريبة من المدينة والتي وصلت فيها إلى ٥٠ بالمئة نسبة الزيادة حالياً. وبين حدي أن سبب زيادة الحملات هو ارتفاع الاستهلاك المشروع وغير المشروع، مشيراً إلى أن مديرية كهرباء ريف دمشق تتابع بشكل يومي وضع الاستهلاك وترافق دورياتها بالتدبير على الشبكة، موجهاً إلى ضرورة الالتزام بتخفيف الاستهلاك اليومي في ساعات الذروة المحددة من ١٠-٥ مساءً بما يضمن استمرار التغذية.

قصي المحمد بعد المتابعة لوضع التقنين الكهربائي لاحظنا أنه خلال اليومين الماضيين كان هناك نوعاً من الارتياح، إلا أنه خلال الأيام الماضية كان هناك ارتفاع واضح وفروقات في ساعات التقنين في مختلف المحافظات ما ترك تساؤلات كثيرة وإشارات استفهام لدى الكثير من المواطنين حول سبب ذلك. وللتوضيح تواصلت «الوطن» مع مدير عام المؤسسة العامة لتوليد الكهرباء محمود رمضان الذي كشف عن ارتفاع واضح في حجم الاستهلاك الكهربائي وزيادة الحملات بشكل عام، مبيناً أن حجم الزيادة في حجم التوليد بلغ ١٢٠٠ ميغا تقريبا عن حجم التوليد السابق والذي كان ٢٥٠٠ ميغا. أي بنسبة ٤٨ بالمئة. وفي تصريح لـ «الوطن»، بين رمضان أن حجم التوليد اليومي لمحطات التوليد في سورية يبلغ ٧٤ مليون كيلو واط ساعي، يستهلك بالكامل، موضحاً أن سبب عدم توافر كميات التوليد مع المطلوب للاستهلاك إنما يعود للنقص في كميات الغاز اللازمة، لافتاً إلى أن الاستهلاك اليومي للمحطات حالياً يصل إلى ١١ مليون متر مكعب، مؤكداً أن تشغيل ٥٠٠٠ ميغا حالياً يحتاج إلى ٢٠ مليون متر مكعب. وبالنسبة

المحطات التي تعمل على الفيول بين رمضان أن الكميات المتوفرة كبيرة جداً ولا يوجد نقص فيها. بدوره بين مدير الشركة العامة لكهرباء دمشق باسل عمر لـ «الوطن» أنه لا يمكن الحديث عن وجود أو عدم وجود برنامج تقنين، لأن الموضوع يرتبط بتوافر كميات الكهرباء من محطات التوليد، موضحاً أنه حالياً مع الاستهلاك الجاري بالتوازي مع المتوفر يمكن تشغيل ٤ ساعات خدمة مقابل ساعتين تقنين في النهار مع الحفاظ على الاستقرار الكهربائي ليلاً من ساعة ٨ مساءً حتى الصباح. وأشار عمر إلى أن ارتفاع الحملات يعكس سلباً على الاستقرار الكهربائي، لافتاً إلى أن كمية الزيادة في الاستهلاك في العاصمة زادت إلى الضعف حالياً، موضحاً أن هناك نسبة كبيرة منها كانت نتيجة الاسترجار غير المشروع والمخالفات والتعديلات

وزير الأشغال العامة والإسكان لـ «الوطن»:

معالجة زيادات أسعار عقود مشاريع بقيمة ١٠٠ مليار ليرة للشركات العامة و ١٥ ملياراً للقطاع الخاص تنجز قريباً

هذا الإجراء يتناول عقود المقاولين من القطاع العام المتمركزة على مشاريع سكنية وبناء والأعمال المتممة لها مع المرافق وترميمها ومشاريع جسور وأنفاق وعقد صناعية طرقية وعقود خاصة بمشاريع الطرق والخطوط الحديدية والري واستصلاح أراض وسدود إضافة إلى مشاريع خدمات وصيانة وترميم ودراسات وإشراف وتدقيق. عرنوس كشف كذلك عن إجراءات ضمن إطار التوازن السعري تستهدف المقاولين من القطاع الخاص قيمة تقدر بأكثر من ١٥ مليار ليرة وهي تستهدف المشاريع الهامة والحيوية والتي لا بد أن تستكمل لوضعها في خدمة الصالح العام. علماً بأن نقابة المقاولين المركزية وفروها كانت تطالب باستمرار بتشميها بقرار التوازن السعري على اعتبار أنه يجنب المقاولين الوقوع تحت رحمة أسرى الصرف في مختلف الجهات العامة لأن معظم أمري يحيلون عقودهم المتعثرة في المناطق الساخنة إلى مجلس الدولة أو القضاء أو إلى المحكمة الإدارية لتحصيل تعويضات وفروقات أو زيادات الأسعار والتي تستغرق سنوات عديدة لتحصيل هذه التعويضات. تضمن هذه الأشغال العامة

الإسكان أن الوزارة تساهم في تغذية سوق العقارات بنسبة ١٦ بالمئة فقط لتأمين سكن للمواطنين إلا أنها عبر هذه النسبة تؤثر في أسعار سوق العقارات عبر أذرع الدول الإنشائية حيث إن عمل الوزارة يتمحور على تحضير المخططات التنظيمية وتعديل ضابطة البناء وتأمين الأراضي وتوفير الأراضي الملائمة لتأسيس شركات تطوير عقاري. المؤسسة العامة للإسكان كانت ذكرت من جهتها أن التوازن السعري يساهم في تمكين المؤسسة من لعب دورها الأساسي في تقليص الفجوة بين العرض والطلب في سوق الإسكان وامتلاك قدرة أكبر في هذا السوق وبما يتيح فرص أفضل لذوي الدخل المحدود باقتناء المسكن إضافة لما تشكله رغبة نشاطها الاقتصادي من قدرة أكبر على تمويل مشاريعها ذاتياً وتخفيض تكاليفها وتبني مفاهيم أوسع وأشمل لقضية السكن من خلال خلق مجتمعات عمرانية متكاملة بكافة خدماتها ومرافقها وفعاليتها التجارية والاجتماعية والترفيهية عبر إنشاء ضواح سكنية تضم نقاط الجذب وأقطاب النمو ودعم جهود الدولة في تخفيف الضغوط والأعباء عن المدن الرئيسية الكبرى.

صالح حميدي بين وزير الأشغال العامة والإسكان حسين عرنوس لـ «الوطن»، أن الوزارة تمكنت خلال من موازنة أسعار عقود مشاريع تنفيذها لشركات عامة، والتي تأثرت بالأحداث الجارية، بقيمة ١٠٠ مليار ليرة سورية، وهو يفني عن بلاغات وتعاميم فروقات الأسعار التي تصدر من الحكومة كل حين. موضحاً أن التوازن السعري والذي صدر بقرار منذ نحو ٩ أشهر يعد العلاج الحقيقي والأساسي لزيادات وفروقات الأسعار للمشاريع الإنشائية وغيرها، وأن التوازن السعري يستهدف بعض بنود أعمال خسارة وليس إعادة التسعير لكامل الأعمال. عرنوس أوضح أن الحكومة كانت قد وضعت الآلية الخاصة بتحديد المشاريع الإنشائية الخاسرة في مختلف الوزارات والجهات العامة وذلك من خلال دراسة إعادة التوازن السعري للمشاريع الخاسرة التي تعد من قبل لجنة خاصة شكلت لدراسة إعادة التوازن السعري للمشاريع الخاسرة والجاري تنفيذها من مؤسسات وشركات الإنشائية العامة وأن تشكيل هذه اللجنة جاء استناداً إلى توصية اللجنة الاقتصادية.



يسر شركة زرزور وشركاه (DIADORA)

وتماشياً مع مصداقية الشركة تجاه زبائنها الكرام في إعطاء السعر الحقيقي للمنتج. وبسبب التحسن الملحوظ في سعر صرف الليرة السورية قررت إدارة الشركة إجراء تخفيضات فورية على منتجاتها كافة بنسب تتراوح بين (٢٥ و ٢٠ بالمئة) بجميع فروعها في دمشق والمحافظات.